حوليات الجامعة التونسية

العدد السابع عشر

1979

تونس

حوليات الجامعة التونسية

مجلة للبحث العلمي
تصدرها كلية الآداب والعلوم الانسانية

المدير : الشاذلي بويحيى
رئيس التحرير : المنجي الشملي

هيئة التحرير :

الشاذلي بويحيى ، المنجي الشملي ، عبد القادر المهيري ، الحبيب الشاوش ، رشاد الحمزاوي ، المنصف الشنوفي ، محمد اليعلاوي

الاشتراك :

- تونس وبلاد المغرب العربي وفرنسا ..... 1د،000
- غير البلاد المذكورة ..... 1د،200
- ثمن العدد الواحد ..... 1د،000

المراسلات المتصلة بالتحرير تكون بالعنوان التالي :

مدير حوليات الجامعة التونسية
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ 94 شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

الطلبيات والاشتراكات ومطالب المبادلات تكون بالعنوان التالي :

مصلحة النشر والمبادلات
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ 94 شارع 9 افريل 1938 ـ تونس

لا تلتزم المجلة بما ينشر فيها من آراء . ويتحمل كل كاتب مسؤولية ما ينشره فيها

الفصول المخطوطة لا ترجع الى اصحابها نشرت ام لم تنشر

جميع الحقوق محفوظة

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

الفهرس

الصفحة

رشاد الحمزاوي : الاستعارة اللغوية قديما وحديثا 5

محمد اليعلاوي : شعراء افريقيون (تابع) 25

احمد بكير : درء الحدود بالشبهات 75

ابراهيم بن مراد : منهج ابن البيطار في معالجة المصطلح النباتي والصيدلي 95

الحبيب الفقي : الرسالة المفيدة في شرح القصيدة 117

محمد المختار العبيدي : علاقة المغازي بالسير 183

محمد صلاح الدين الشريف : النظام اللغوي بين الشكل والمعنى .. 193

محمد صالح المراكشي : مفهوم الرحلة من خلال كتاب محمد بيرم الخامس « صفوة الاعتبار » 231

تقديم الكتب

1 ـ « **الاسلام امس غدا** » تاليف : محمد اركون ولويس قاردي : (الشاذلي بويحيى). 2 ـ « **تيسير تعليم اللغة العربية** » (ندوة الجزائر 1976 م) : (عبد القادر المهيري). 3 ـ « **مطلع الفوائد ومجمع الفرائد** » . تاليف ابن نباتة (الحبيب الشاوش) . 4 ـ « **لعبة الحلم والواقع** » . تاليف جورج طرابيشي (عبد الجبار بن غربية) .

النظـام اللغـوي بيـن الشكـل والمعنـى

من خلال كتاب تمام حسان « اللغة العربية معناها ومبناها » *

بقلم : محمد صلاح الدين الشريف

1 – الكتاب ومحلُّه من الدراسات اللغوية :

1 – 1) محلّ الكتاب من الدراسات العربية

لقد ترك لنا السلف في اللغة تراثا ضخما عظيم القدر عددا وقيمة. ولولا خشية الخطإ ، لما تحرّجنا في الجزم بأنّ تراث العرب في اللغة قمـة لما بلغـه الإنسان قديما في العلم بذاته . فقد تمعّنوا في لغتهم التي هي خلاص ذاتهم وصفا وتقعيدا ، وركّزوا لأنفسهم في دراستها أصولا ذكروها عند الوصف والتقعيد وأثناء الجدال وكتب بعضهم كتبا فيها . فكان لهم في اللغة نظريّة أو نظريّات لم ينقصها إلاّ التصريح بها في كلام واضح مريح . لكنّ الدارس لتفكيرهم يعلم أن المشتّت من أفكارهم والمتفرّقَ في كتبهم إذا جمعه عقل مؤلِّف منظِّم صار في اللغة مدرسة قوامها منطق ثابت به تختصّ ويختصّ بهـا .

(*) نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1973 .

لقد جمع القدامى ظواهر اللغة وأشبعوها درسا وتمحيصا وتوسّعوا في الجزئيّات ونظروا في الفوارق وتعمّقوا في كلّ ذلك . فإن كان في عملهم عيب رآه فيهم بعض المحدثين ، فعيبُهم من محاسنهم . وهو أنّهم تعمّقوا في التحليل حتى قسّموا الجزئيّات إلى جزئيّات والفروق إلى فروق . وكان المخطىء مَنْ بعدهم مِنْ خلفهم ، اقتصر على الجمع ، فلم يصل بجمعه إلى تأليف في عمق ما وصلوا إليه في التحليل .

فلما كان عصرنا ، شُغِلنا بالتقدّم والتمدّن ، ووجدنا في أنفسنا عجزا أمام الغرب وقصورا ، فأسرعنا نريد الخروج والخلاص . فكانت المعرفة من سبلنا التي آمنّا بها . ولمّا كانت اللغة أداة لا تصلح لهذا الأمر الاّ وهي مطواعة ذلول ، ولمّا كنّا على عجل نريد التغيير والتحسين ، فكّرنا في تطويع هذه اللغة وتسهيلها . ففعلنا . وكثرت كتب التيسير والتنظيم والتدريس . فأفدنا لغتنا وطوّعناها ، ولكنّنا لم نتعمّق . وأفزع التيسير بعضنا ، فخشي على اللغة من التلف فطفق يبحث وينشر ويحيي . فأُخرجت المخطوطات ودُرِست شخصيات ، فبعثنا التراث وأفدنا اللغة ولكنّنا بقينا دون السلف لم نتعمّق . ورأى البعض منّا أنّ التيسير لا يكفي ، والاحياءَ لا يجدي ، إذا لم نأخذ بما أخذ به الغرب . فجدّد بترجمة الأفكار وتقديمها وتيسيرها ومحاولة تطبيقها أحيانا . فأفاد اللغة وثقافتها ، ولكنّه ككلّ مستعير مقلِّد وقف عند التجديد لم يتقدّم .

وأسباب ما ذكرت من عيوبنا أنّنا نعيش المتناقضات بقدر ما نحتاج إليها . فليست حاجتنا إلى التراث بأقلّ من حاجتنا إلى الدخيل . ولسنا نحتاج إلى المربّي وتيسيره أكثر من حاجتنا إلى العلم وعمقه . ولكنّنا مع ذلك في حاجة إلى ما هو أوكد ، وما به نصل إلى التأليف بين المتناقض من حاجاتنا ، ونصل إلى طرق في التربية أنجع وأفضل من التيسير والتسهيل ، ونصل

إلى أصالة نريدها فلا نجدها في التراث ولا في الدخيل . وإنّما هي في ما قد نغنمه من هذا الشيء الأوكد ، وهو العقل الناقد المتعمّق الناظر في الأفكار قديمِها وحديثها ، أصيلِها ودخيلها الخارجُ منها ، بعد التحليل والتمحيص ، بتأليف جديد يجمع الحاضر والماضي ، ويكوّن تفكيرا في اللغة أصيلا ، ينتسب إلى العلم بحق ، ويمهّد لطرق في التربية أنجع .

إذن فنحن مطالبون بالعمق والعلم ، قبل مجرّد التيسير ومجرّد التجديد ومجرّد المحافظة على القديم للقديم . هذا ما حاول فعله تمّام حسّان في كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » . فقد ترك التيسير إلى العمق ، وأدرك أنّ ما ذهب إليه السلف في التحليل ينتظر من الخلف التأليف ، وأراد التأصّل في القديم ، فدخله من باب العلم الحديث . ولمّا كان الكتاب على ما وصفت وكان كالخلاصة لنشاط العرب في اللغة قديما وميلِهم إلى الجدّة ومجاراة الغرب حديثا ، لزم النظر فيه والتعرّف على صاحبه به ، حتّى نعلم مقدار ما أصاب ونصيبه في ما أخطأ .

1 — 2) الكتاب : موضوعه وفصوله

والكتاب موضوعه في عنوانه . فالعربية محوره . والغرض منه وصف نظامها من حيث هو بناء وظيفته الدلالة على المعنى . ومساره في الوصف أن يؤلّف بين النحو وبعض البلاغة على وجه ترتضيه علوم اللسان الحديثة .

وقد بيّن الكاتب من تقديمه لكتابه أنّه زبدة أفكاره وأبحاثه وما أشرف عليه من أعمال . وذكر أنّ له صلة بكتابه « مناهج البحث في اللغة » (1) . وقدّم قائمة ما أشرف عليه من أطروحات . ولم يخف أنه اعتمدها وإن لم

(1) نشرته مكتبة الانجلو المصرية سنة 1955 وأعادت نشره سنة 1974 دار الثقافة بالدار البيضاء وكان له في السنوات الماضية أثر كبير في مصر وهو في تبويبه وفصوله شبيه بهذا الكتاب الذي نحلله .

يذكر أصحابها . ثمّ ينقسم الكتاب بعد التقديم إلى فصول ثمانية تتصدّرها مقدّمة في المعنى ونظرة العرب إليه وآراء الغرب فيه وموقفه من أفكارهم جميعا .

ولمّا كانت الألسنيـــة قـد ابتـــدأت مـع فردنانـــد دي سوسيـــر Ferdinand de Saussure تاريخَها الحديث وكان أطرف ما اكتشف الرجل وأعملُـه في تطويـر هـذا العلـم وتعمّـق الناس بعـده وتشعّبـه إلى مـدارس فكرةً تخطر للناس بديهـة ، وقـد خطـرت قديمًـا وإن لم تعمـل ما عملتـه اليوم ، وهي أنّ اللغة غيرُ الكلام والكلامَ غيرُ اللغة وإن كان بينهما رابط متين ، ولمّا كانت هذه الفكرة (2) قائمـة لم يتغيّر منهـا بتغيّر المـــدارس إلاّ المصطلحات التي تدلّ عليهـــا ، مع إضافـات وتنقيحـات تتبـع التغيّر في النظرية ، كان ابتداء المؤلّـف بفصل أوّل عنوانه « الكلام واللغة » قاعدة نظرية لازمة يقوم عليها وصفه للعربية كما قامت عليها كلّ الألسنيّة ، ورابطا لازما بين ألسنية عامة تتطوّر ولغة ذات تراث لم تتّصل بهذا العلم إلاّ قليلا لغة يريدها تمّام حسّان على أن تحافظ على تراثها العلمي في دراسة اللغة ، وأن يكون لها رغم ذلك مع هذا العلم شأن آخر .

ثم لابدّ لدراسـة اللغـة من الابتداء بالصوت عند أغلب الألسنييـن ، ولاسيما من أعتقد أنّه أتّبعهم من البريطانيين . ولمّا كانت دراسته فرعين علم الأصوات وعلم وظائفها ، كان عقد فصل لكلّ فرع ممّا لابدّ منه .

ويتلو فصلي الصوت رابع في الصرف كان أطول الفصول وأثراها . ولعلّه من أسباب الثراء فيه أنّ الكاتب لم يجد كبير عناء في التأليف بين ما

(2) ليس التفريق بين اللغة والكلام بالفكرة الجديدة فقد فطن إليها القدماء غير أنه لم يكن لها ما لها اليوم من أبعاد نظرية . وقد سبق دي سوسير في العصر الحديث بوليام وتناي W. D. Whitney وإليه يرجع ما لها اليوم من قيمة . وكان العالم السويسري معجبا به وعليه اعتمد في دروسه فطور الفكرة وجعلها أساسا في الدراسة الألسنية .

وصل إليه العرب في الصرف وما وصلت إليه الألسنية فيه . فهو يرى « أنّ هذه الشعبة من دراسة اللغة ... أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أيّ مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العَربي موضع الاعجاب والاحترام وسيظلّ دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم » (3) .

ويتلو فصل الصرف خامس في النحو سعَى فيه إلى تطبيق طريقة « يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي مضمون ... ويمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر » (4) .

ثم رأى المؤلّف بعد وصف الصوت والصرف والنحو وبيان نظام كلّ واحد منها أنّ بينها ظواهر لغوية مشتركة أغلبها يتّصل بالأصوات غير أنّه يخرج من نظامها لوقوعه في سياق صرفي أو نحوي . فكان لهذا المشترك باب سادس سمّاه بالظواهر السياقية درس فيه الادغام والابدال والاعلال وأمورا أخرى .

ثم درس المعجم في فصل سابع . فبيّن أنّه ليس نظاما لغويا وأنه ليس من الكلام أيضا وإنما هو معين صامت يتبع اللغة ويُستقى منه عند الكلام . وكان أهمّ ما في الفصل بيانا لهذا مع أمور أخرى تتعلّق بوضع المعجم وتنظيمه وصلته بعلم البيان .

ثم أنهى الكتاب بفصل ثامن للدلالة ، جعله الأخير ، لأنه يراها الغرض من الكتاب ، والمقصدَ من دراسة العربية معنى ومبنى ، بل يرى النظر فيها غرض اللغة عامة ومنتهى دراستها الذي يجب أن يكون . فالدلالة عنده إذن خلاصة طبيعية لمن أراد وصف العربية .

---

(3) ص 15 .
(4) ص 336 .

ولعلّ في هذا ما يبرّر خلوّ الكتاب من خاتمة . فإن كان لانعدامها فيه مبرّر فلا مبرّر لخلوّه من الفهارس . فليس فيه إلاّ فهرس الموضوعات صدّر به الكتاب . والكتاب مليء بالمصطلحات . ونحن نحتاج إلى جمعها وضبطها ومراجعتها . فهي قضية العرب الأولى في صراعهم مع الحضارة والزمن . وإنّ بعضها جديد يعرفه المؤلف ولا يعرفه الجميع ، وبعضها قديم له في الكتاب معنى غير معهود لوقوعه ترجمة لمصطلح غربي . ولولا أنه أحيانا يضع اللفظ الأعجمي بجوار العربي أثناء الوصف والتحليل لأشكلت الأمور إشكالا . وقد تغني قراءة الكتاب بعض الشيء عن فهرس للمصطلحات إلاّ أن القارىء يحتاج إلى المراجعة من حين إلى حين والفهرس معين عليها لو وجد . وليس في الكتاب فهرس يثبت الأعلام ويحدّد ما رجع إليه المؤلّف من كتب . ولهذا النقص أثر نعود إليه بعد حين .

والخلاصة أنّ الكتاب أراده صاحبه في العربية كلّها دراسةً لها ووصفا لمعانيها وعلاقة معانيها بمبانيها التي تدلّ عليها ، غير تارك مستوى من مستوياتها فلا الأصوات تُهمل ، ولا ما فوق الأصوات من صرف ونحو ومعجم ودلالة . فلكلّ باب أراده جامعا للمسائل الكبرى ، محتفظا بخير ما ترك العرب على خير ما اتبع الغرب من منهج ونظر . فكانت أبواب الكتاب وفصوله على ترتيب أرادته اللغة ، بل أراده النظر الحديث فيها وما كان للألسنيين من تقسيم لها إلى مستويات أملته عليهم ضرورة المنهج ورغبتهم ورغبة المؤلّف بعدهم في الكشف عن نظام للغة يفسّر وحدتها بالكشف عن نظم تكوّنها وتفرّعها وتعدّدها .

1 – 3) إلى أي مدرسة لغوية ينتسب الكتاب

قصد المؤلّف أن يكون كتابه عربيّا يكوّن مدرسة ذات أصول عربية ثقّفت بأدوات غربية . فليس من فكرة إلاّ ولها جذر عربي . وليس من قول

قاله الغرب إلاّ وله مثيل عربي . ولكنه لم يضع فهرسا يثبت فيه أسماء من اعتمد عليهم من العرب ، وما استعمله من كتبهم ، إلاّ سيبويه والجرجاني وابن مالك والأشموني ، ذكرهم أثناء التحليل . وقد لا يكون في ذلك عيب كبير . فقد تكون عمدته في ما كتب ذاكرتَه وعلمَه . وهو الأستاذ القديم القادر على ذلك . لكن الصعوبة الكبرى أن تعرف من اعتمد عليهم من أعلام الغرب . فمدارسهم في هذا العلم كثيرة ، وعلمهم في الألسنية علوم ، وآراؤهم فيها تتّحد بقدر ما تختلف وتتعدّد . فهل أخذ من مدارسهم ما اشتركت فيه ، ومن آرائهم لبَّها والصالحَ منها لاحياء التراث وتعصيره ؟

إنك إذا نظرت في تبويب الكتاب وترتيبه وبعض الآراء فيه ، رأيت أنّه ليس ممن يبني دراسة اللغة على الشكل بل على المعنى . فإنك من تقديمه لكتابه تراه وليس المبنى عنده إلاّ الشكل الذي يظهر عليه المعنى وليست دراسته إلاّ السبيل إليه . فإن عقد المؤلّف له فصلا أو حبّر فقرة فيه وصفحة فليس ذلك إلاّ لبيان ما يحتمله من معنى وما يجعله مغايرا لغيره من المباني في دلالته عليه . وإذن « فلابدّ أن يكون المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب لأنّ كلّ دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل في كلّ لغة من لغات العالم لابدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى » (5) .

وكأنّ المؤلّف أراد أن يبني نظرته في المعنى على تراث إنساني متين . فكانت المقدّمة كلّها بحثا في العلوم الإنسانية وما رأته في المعنى . فبدأ بالعرب النحويين ثم البلاغيين منهم فالفقهاء الأصوليين أيضا لكي يتحوّل إلى الغربيين الفلاسفة منهم والمناطقة فعلماء النفس فعلماء الرمز فاللغويين من علماء الرمز .

---

(5) ص 9 .

وكانت الغاية من استعراضه لاراء العرب والغربيين في المعنى أن يحدّد أولا مفهومه اللغوي وأن يخلّصه من مفاهيمه غير اللغوية الفلسفية منها والمنطقية والنفسية وأن ينتقي ثانيا من اراء القدماء من العرب والمحدثين من الغرب ما يكون قاعدة عليها يبنى الكتاب .

وتقوم قاعدته النظرية على « تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية أحدها المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو السياق على حدّ سواء . والثاني المعنى المعجمي للكلمة وكلاهما متعدّد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق . والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيه ويتّصل بهما على طريقة المكامنة لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبّرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية » (6) .

وإنّ ما استشهدنا به من كتابه لدليل على أنّ ما ذهب إليه في المعنى شبيه بما يذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية التي لا ترى الدلالة مكتملة إلاّ بالسياق الاجتماعي يصحبها ويحدّد ما فيها . وهو ما يسميه مالينفسكي Malinowski بسياق الحال Context of situation (7) . ويسمّيه تمّام حسّان بالمقام ويقابله بالمقال الذي هو السياق اللغوي الصرف الجامع للمعاني الوظيفية والمعجمية (8) .

إنّه يأخذ المصطلحين (مقال ومقام) من البلاغة لاعتباره علم المعاني قمّة الدراسات النحوية . ولم يكن عرضه في المقدّمة لآراء العرب في المعنى ، ولم يكن نقده لهم إلاّ لأجل هذين المصطلحين ولأجل مصطلح المقام خاصة . ولكنّ المقام ، كما ذكرنا ، ليس إلاّ ترجمة لمصطلح مالينفسكي . فهو من

---

(6) ص 29 .

(7) وهو ما يسمى بالفرنسية Contexte de situation والمؤلف يشير إلى مالنفسكي في مواضع من الكتاب — ص 343 مثلا .

(8) يقابل المقال في المصطلح الفرنسي Contexte linguistique .

أوائل من دعا إلى دراسة الدلالة في سياقها الاجتماعي دراسة وظائفية تتماشى مع آرائه في علم الاجتماع وفي الانتروبولوجيا . ثم أخذ رأيه بعضُ الألسنيين ولاسيما البريطانيون منهم . فكان ذلك أساسا من الأسس التي قامت عليها بعض مدارس علم الاجتماع اللغوي وبعض المدارس اللغوية التي ترفض المنهج الشكلي وتعارض موقفه من المعنى كما تعارض موقف الذين يدرسون الظاهرة اللغوية مستقلة عن إطارها الاجتماعي .

يمكننا ، اعتمادا على هذا ، واعتمادا على كلّ ما جاء في الكتاب وفي المقدّمة خاصة ، أن نعتقد أنّ تمّام حسّان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد تكون المدرسة البريطانية وقد تكون مدرسة فيرث **Firth** (9) بالذات ومن التفّ حوله من تلامذته . ولا وجود لاسم فيرث في الكتاب فنجزم بذلك ، ولا فهارس تعيننا على القطع وتريحنا من التردّد . غير أنه مهما كان الأمر فلا شكّ أنّ فيرث كتمّام حسّان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية وأنّ فيرث أوقف الدلالة على السياق الاجتماعي وأنّه أغرق في مذهبه إغراقا حتى رأى الكلمة إذا تغيّر سياقها صارت كلمة جديدة وأنّه كوّن في لندن جيلا من اللغويين اهتمّوا مثله في الخمسينيات بالمعنى واهتمّوا بوجه من الأصوات عرفوا به وصاروا مرجعا فيه وهو النبر والتنغيم . وللنبر والتنغيم عند تمّام حسّان قيمة لا نجدها عند غيره من العرب إلاّ قليلاً .

فإن كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ، ومن البلاغة إهتمامها بالنظم والتركيب ، ساكبا هذا وذاك في قالب واحد ، متّبعا في عمله مبادىء مصدرها مدرسة لندن ، ومعتنقا في دراسته هذه للعربية نظرية اللندنيين في

(9) للتعرف عن منحى فيرث الاجتماعي أنظر مصطفى لطفي ، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي نشر معهد الانماء العربي ص 46 وما بعدها .

الدلالة وموقفهم المعارض للمدرسة البنيويّة الشكليّة التي سادت الدراسات الانكليزية في الولايات المتّحدة والتي عزلت المعنى وأهملته (10) .

فإلى أيّ حدّ استطاع تمّام حسّان أن يرجع إلى المعنى اعتباره وأن ينسّق بينه وبين الشكل في وصف نظام اللغة العربية ؟

2 – بين الشكل والمعنى في وصف أنظمة العربية :

نظرا إلى أنّ كلّ فصل من الكتاب يمثّل مستوى أو نظاما من العربية ونظرا إلى أنّ الفصول مرتّبة ترتيبا منهجيّا فإننا نبدأ بالفصل الأول مخصّصين لكلّ فصل فقرة .

2 – 1) تألّف النظام

قدّم المؤلّف في الفصل الأوّل القاعدة النظريّة التي يقوم عليها الكتاب كلّه وهي التفريق بين الكلام واللغة . واعتمادا على هذا التفريق وضح مفهوما أساسيّا في اللغة وهو مفهوم النظام .

والنظام عنده « مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبّرة عن هذه المعاني ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كلّ مجموعة من المعاني أو مجموعة من المباني » (11) . معنى هذا أنّ النظام يتركّب من دعائم ثلاث يكاد يكون عنوان الكتاب تلخيصا لها وهي :

---

(10) نعني بالبنيوية Structualisme . أنظر حمادي صمود، معجم لمصطلحات النقد الحديث الحوليات عدد 15 ص 135 .

(11) ص 34 .

1) مجموعة من المعاني
2) مجموعة من المباني
3) علاقات إيجابيّة وسلبيّة بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة .

وفي تعريفه هذا للنظام بعض العيوب . أوّلها أنّه يكاد لا ينطبق إنطباقا كاملا إلاّ على النظام الصرفي . فهو في تعريفه للنظام الصوتي لا يقدّم مجموعة المعاني ولا العلاقات الرابطة بينها . ولا يمكنه أن يفعل غير ذلك لأن الصوت لا يعبّر عن معنى وإن كان ذا وظيفة أساسية في تمييز الكلمات من حيث المعنى . وكأنّه شعر بأنّ المفهوم الذي قدّمه للنظام لا ينطبق من هذه الجهة على النظام الصوتي ، فأعطى للصوت معنى سلبيّا سنناقشه فيه بعد حين . أمّا في تعريفه للنظام النحوي فهو لا يقدّم مباني نحويّة . ذلك أنّه يرى أنّه « ليس للنحو من المباني إلاّ ما يقدّمه له الصرف » وما يقدّمه له علم الصوتيّات (12) . فمجموعة المباني في النظام النحوي ليست إلاّ مجموعة المباني الصوتيّة والصرفيّة . وهذا رأي يحتاج إلى مراجعة لوجود مبان لغوية بسيطة ليس لها من وظيفة إلاّ أن تكون علامة وظيفة نحويّة كعلامات الاعراب فهي حركات ليست من الصرف في شيء . ثمّ أليس للجملة تراكيبها الخاصة ومبانيها التي تختصّ بها ويسقط في اللحن من تعدّاها ؟ فإن كان مبنى الصوت بسيطًا لوقوعه حرفا لا غير وكان مبنى الصرف أعقد منه لوقوعه في الأغلب على أكثر من حرف فإنه بامكاننا أن نرى للنحو مبنى هو أعقد من سابقيه لوقوعه على اكثر من حرف وكلمة . وكما كان مبنى الصرف مشتملا على مبنى الصوت وكان لنا أن نعيّنه بصيغة هي رمز له كأن نقول صيغته فاعل أو فعيل أمكننا أن نرى مبنى النحو مشتملا على مبنى الصوت والصرف جميعا وأن نعيّنه بصيغة هي رمز له كأن نقول تركيبه (اسم + اسم) أو (فعل + اسم) .

(12) ص 37 . ويعني بعلم الصوتيات الفونولوجيا .

أمّا العيب الثاني في تعريف المؤلّف للنظام فهو في العلاقات وفهمه لها .

يقسّم العلاقات إلى نوعين : علاقات إيجابية يعني بها خاصة علاقات التماثل وعلاقات سلبيّة يسمّيها بالقيم الخلافيّة ويعني بها علاقات التقابل . ولا شكّ أنّ هذين النوعين من أهمّ أنواع العلاقات التي تقوم عليها اللغة . ولا شكّ أنّ العلاقات السلبيّة أهمّ من الأولى وهي السبب كما يقول المؤلّف وغيره من اللغويين في قدرة اللغة على الابلاغ ، إذ بالفروق تأمن اللغة من اللبس . غير أنّ حصر العلاقات في هذين النمطين لا يستجيب إلى كلّ متطلّبات الوصف اللغوي . فهما يصلحان لوصف النظامين الصرفي والصوتي ولا يصلحان لوصف النظام النحوي إلاّ في حدود كبيان المطابقة مثلا . فماذا نقول في الجار والمجرور ؟ أ بينهما علاقة تقابل ؟ أم بينهما علاقة تماثل ؟ لا أظنّ أنّ السلب والايجاب كافيان حتّى نفهم هذا التركيب النحويّ وغيره .

ثمّ إنّه يرى أنّ هذه العلاقات الايجابية والسلبية تربط بين مجموعة المعاني على حدة ومجموعة المباني على حدة أي أنّه ينفي وجود علاقات تربط بين مجموعة المباني ومجموعة المعاني أو بين أجزاء من هذه وتلك . وهذا لا يعني أنّه ينفي العلاقة بين المبنى والمعنى فهو يؤكّد عليها « لأن المباني رموز المعاني ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي » (13) . وهذه الصلة التي يؤكّد عليها بين المبنى والمعنى صلة من نوع وظائفي . فليس المعنى في الحقيقة إلاّ وظيفة المبنى ولذلك يسمّيه بالمعنى الوظائفي (14) . وملخّص رأيه أنّ لكلّ معنى مبنى والعلاقة بينهما وظائفية . وليس هذا عنده أساس النظام بل النظام قوامه ما ذكرنا منذ حين من علاقات إيجابية وسلبية تجمع بين المباني على حدة والمعاني على حدة .

---

(13) ص 38 .

(14) ترجمة للمصطلح الانكليزي **Functional meaning**

وفي رأيه غموض . فنحن لا نستطيع أن نفهم بسهولة طبيعة هذه العلاقات وطريقتها في تكوين النظام . ذلك أننا إذا أخذنا برأيه واعتبرنا العلاقات تجمع بين المعاني على حدة والمباني على حدة صار من الصعب علينا أن نعرف أ نحن أمام نظام واحد أم أمام نظامين واحد للمعاني والآخر للمباني . ثمّ أنّه يصعب بعد ذلك أن نوفّق بين العلاقة الرابطة بين المعنى ومبناه والعلاقة الرابطة بين المعنى والمعنى أو المبنى والمبنى .

ولتوضيح نقدنا نستعين بمثال .

نفترض أنّنا أمام نظام صوتي أو صرفي أو نحوي للغة من اللغات وأنّ هذا النظام يتركّب من ثلاثة مبان : ب 1 ، ب 2 ، ب 3 ، انّ وجود هذه المباني يفرض حسب منطقه وجود معان ثلاثة كلّ واحد منها وظيفة لأحد المباني الثلاثة : ع 1 ، ع 2 ، ع 3 . إذا حاولنا تطبيق نظريته في النظام وجدنا نظامين في النظام الواحد نظام للمعاني ونظام للمباني لا يجمعهما إلاّ هذه الصلة بين كلّ مبنى ومعناه . ويمكن أن نرمز لهذا بالشكل التالي :

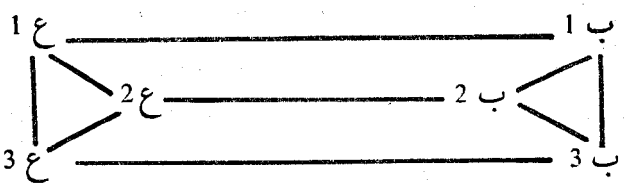

ووجود النظام على هذا الشكل الذي رمزنا إليه من العلاقات يثير أسئلة ومشاكل لا نجد في ما كتبه تمّام حسّان جوابا عنها . وهي :

1) هل تفطّن المؤلّف أنّ النتيجة المنطقية لرأيه هي أن يصبح لكلّ نظام من نظم اللغة نظامان داخليان صغيران واحد للمباني و اخر للمعاني .

2) ما هي العلاقة بين مجموعة المعاني بعلاقتها السلبية والايجابية من جهة ومجموعة المباني بعلاقاتها السلبية والايجابية من جهة أخرى ؟ أو بتعبير

اخر هل أنّ الرابط بين مجموعة المباني ومجموعة المعاني ينحصر في تلك العلاقة الوظائفيّة بين كلّ معنى ومبنى من المجموعتين أم أنّه توجد علاقة أخرى أعمّ تربط بين مجموعة المعاني بعلاقاتها ككل ومجموعة المباني بعلاقاتها ككلّ على النحو المبيّن في الرسم التالي :

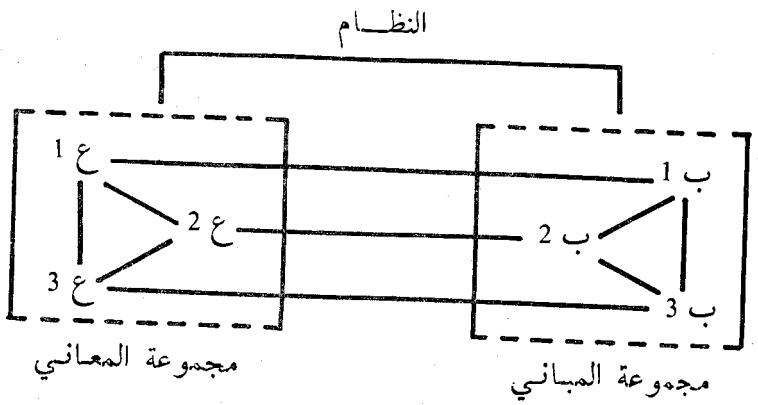

3) إنّ كلّ مبنى حسب ما نفهمه من تعريف تمام حسان للنظام مشتغل بنوعين من العلاقات علاقة وظائفية تربطه بمعناه وعلاقة نظامية تربطه بغيره من المباني . وكلّ معنى كذلك مشتغل بنوعين من العلاقات علاقة تربطه بمبناه وعلاقة تربطه بغيره من المعاني . والسؤال الذي لا نجد له جوابا عند المؤلّف هو هل يوجد تعامل ما بين هذه العلاقات بحيث تؤثّر الواحدة على الأخرى ؟ أي إذا كان ب 1 في علاقة مع ع 1 وكان ب 2 في علاقة مع ع 2 فهل العلاقة (ب 1/ب 2) تؤثّر في العلاقة (ع 1/ع 2) ؟ وهل العكس أيضا يكون ؟ ثم هل تنتج عن العلاقة (ب1 / ب2) والعلاقة (ب2 / ع2) علاقة ما بين (ب1 / ع2) أي علاقة بين مبنى معيّن ومعاني غيره من المباني .

4) وأخيرا هل يمكننا أن نقول بطريقة تخالف ما ذهب إليه أنّ النظام لا يقوم على علاقات بين المعاني على حدة والمباني على حدة وإنما يقوم على

علاقات بين عدّة أزواج كلّ زوج منها يتركّب من دال ومدلول أو يتركّب إذا استعملنا لغة تمام حسان من مبنى ومعنى :

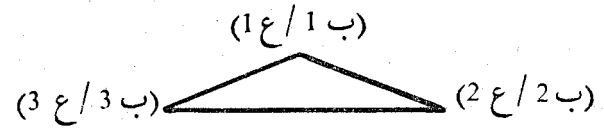

ولعلّ تصوّرا للنظام على هذا الوجه أقرب إلى المعقول من تصوّر تمام حسان له . ذلك أنّه لا انفصام بين الدال والمدلول أو بين المبنى ومعناه .

إنّ هذه التساؤلات التي طرحناها نظرية بحتة وقد تبدو مجرّدة بعيدة عن الواقع لمن يظنّ النظرية اللغوية واقعا لا تجريدا له . لكنّها لازمة لأنّ اللغة لا توجد في الواقع (وقد بيّن المؤلّف هذا) وإنما الموجود هو الكلام . وفكره النظام نظرية مجرّدة . والتعمّق فيها تجريد ولا يمكن أن يكون إلاّ تجريدا يصل بنا إلى فهم أحسن لآلية الجهاز اللغوي .

وقد كان لتعريفه النظام هذا التعريف الغامض آثاره في وصف النظم . ونبدأ بالأصوات .

2 — 2) النظام الصوتي

ما دام « المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب » (15) كان من اللازم الوقوف حينا عند العلاقة بين الصوت والمعنى ولاسيما أنّ النظام عنده يتركّب نظريا من مجموعة من المعاني . ولقد ذكرنا منذ حين أنه من عيوب تعريف النظام عنده عدم إنطباقه على النظام الصوتي لانعدام مجموعة المعاني في تعريفه له .

---

(15) ص 9 .

ولكننا نجد عند المؤلف اصطلاحا كثيرا ما يردّده وهو (المعنى الوظيفي) . وهو اصطلاح يفسّره في أوّل الكتاب فنفهم منه أنّه اصطلاح أخذه عن الانكليز ويعني به الوظيفة . «والمعاني ... هي في حقيقتها وظائف تؤدّيها المباني ... ومن هنا يكون المعنى وظيفة المبنى ... ومن ثمّ أطلق الباحثون على هذا المعنى ... اسم المعنى الوظيفي» (16) . انّه لا يمكن حسب رأيه أن يكون لعنصر من عناصر اللغة وظيفة ليست معنى . فالوظيفة معنوية دائما والمعنى وظيفي تبعا لذلك .

واننا اذا أخذنا بعض الأشكال اللغوية أي بعض المباني – كما يقول – وجدناها تحتوي على معنى ومثال ذلك الصيغ الصرفية خاصة . وكذلك للتراكيب النحوية معان هي ما يعرف بالأساليب من تعجب وطلب وغيره . ولهذا السبب كانت هذه الأشكال ذات وظيفة معنوية واضحة فوظيفتها معنوية ومعناها وظيفي .

ولمّا كان المؤلّف شديد التحمّس لقضية المعنى نسب إلى الصوتم (17) معنى وظيفيا . ودليله أنّنا اذا استبدلنا حرفا من كلمة بحرف آخر كوّنّا كلمة ذات معنى جديد (مثال طاب – ذاب – تاب) . وهذا الدليل في حدّ ذاته صحيح . فما اتبعه من منهج هو الأساس في التفريق بين الصوت والصوتم وبين الصوتم وغيره من الصواتم . غير أنّه لا يكتفي بهذا فهو يمضي قائلا «ومن ثم أصبح يحمل على عاتقه بضعة من تبعة المعنى الجديد . وهذه أوّل بضعة من المعنى الوظيفي» . (18) ثم يضيف في الصفحة نفسها «انّ هذه البضعة من المعنى هي بضعة سلبية» أو هي «جرثومة من المعنى الوظيفي» .

---

(16) ص 39 .

(17) الصوتم هو الوحدة الصوتية فونيم Phonème

(18) ص 77 .

وهكذا نرى أنّ تمام حسان يلصق بالحرف معنى وأنّ المعنى الوظيفي هنا يتعدّى مفهوم الوظيفة ليقارب مفهوم المعنى المعجمي . ومهما كان نعته له أنعته بالسلبية أم بغيرها فاننا نرى عنده مبالغة في الطريقة التحليلية لأن معنى الكلمة لا يتجزّأ بتجزئتها الى حروف بل هو كلّ . وهذا الكل ذو علاقة بالحروف التي تكوّنه من حيث هي تركيب كلّي لا من حيث هي عناصر مفردة . فالكلمة رمز دلالي لا ينقسم الاّ دلاليا . أمّا الحروف فمكوّنات للرمز ليس لها شيء من الدلالة . ولو أعطينا للحرف معنى وان سلبيا لصار من التناقض والوهم اعتقادنا في اعتباطية العلامة اللغوية . والاعتباطية مبدأ أساسي في الالسنية . ولا شكّ أنّ تمام حسان يعرف هذا . ولكنه يريد أن يرى المعنى في كلّ شيء . لقد كان يمكنه أن يكتفي بمصطلح سائد خاصة في المدرسة الوظائفية التي ينتسب الى بعض فروعها وهي اعتبار الصوتم ذا وظيفة تمييزية وفي هذا كفاية لمن أراد بيان صلة الصوت بالمعنى .

2 — 3) النظام الصرفي

أمّا في الصرف فقد كان ما قدّمه من طريقة تألّف نظامه أوّل تطبيق فعلي لتعريفه النظام اللغوي . ولكنّ التعرّف على أجزائه صعب . فهو وان خصّص له الصفحات الاولى من الفصل لم يذكر من طريقة تألّفه الاّ البعض . والبقيّة مشتّتة في الكتاب . وملخّص رأيه فيه أنّه يقوم على دعائم ثلاث لكلّ دعامة منها أنواع :

1 — مجموعة من المعاني الصرفية هي أربعة أنواع :

— معاني التقسيم ويعني بها المعاني التي بمقتضاها ينقسم الكلام الى أقسام . فاذا كان الاسم والفعل من أقسام الكلام فمعانيها

عنده هي الاسمية والفعلية . وهكذا تكون الاسمية عنده معنى مبناه الاسم . وانّ المبالغة في التشبّث بالمعنى والثنائية (معنى/مبنى) واضحة في هذا الرأي . ذلك أنّ الاسم ليس بمبنى وانما هو قسم من أقسام الكلام . وهو بالتالي تجريد معنوي لوقوعه عنوانا لقسم . والدليل على أنه معنى أنّنا لا نجد في اللغة شيئا يسمّى اسما وانما نجد مباني عدّة نجمعها في باب نسمّيه اسما . فان كان ذلك كذلك فما يسمّيه بمعنى التقسيم انما هو الاسم أمّا الاسميّة فصفة ما كان من باب الاسم لا غير .

— النوع الثاني من المعاني هو معاني التصريف وهي الدالة على الشخص كالضمير وعلى العدد وعلى النوع من ذكر وأنثى وعلى التعريف . والملاحظ في هذه المعاني أنها لا تختصّ بالصرف فمنها أو هي جميعا من المعاني اللغوية العامة .

— معاني أو مقولات الصياغة الصرفية وهي الطلب والسيرورة والمطاوعة وغيرها .

— معاني ترجع إلى العلاقات النحوية وهي التعدية والتأكيد وغيرهما .

2) مجموعة من المباني الصرفية وهي التالية :

— مباني التقسيم كالاسم وفروعه والفعل وفروعه وهي المباني التي وظائفها معاني التقسيم .

— مباني التصريف المعبّرة عن معانيه التي رأيناها منذ قليل .

— مباني القرائن اللفظية ويعني بها حركات الاعراب والمطابقة وغيرهما .

3) مجموعة من العلاقات العضوية الايجابية والقيم الخلافية بين المعنى والمعنى والمبنى والمبنى .

وليس لهذه الدعائم القيمة نفسها ذلك أنّ هذه « الطائفة من المباني التي تعبّـر عن معـان تقسيميـة هي حجـر الزاويـة في النظـام الصرفي للغـة العربية الفصحى ... وهذه المباني التصريفية هي المسئولة عن التفريع الذي يتمّ داخل المباني التقسيمية ... ولهذا كانت ... هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة التي تعتبر فروعا على مباني التقسيم » (19) .

ولمّـا كانت مباني التقسيم بمعانيها حجـر الزاوية في النظام الصرفي خصّص لاقسام الـكـلام الجـزء الأكبر من فصله في الصرف . فنقد التقسيم الثلاثي الى اسم وفعل وحرف وقدّم عوضا عنها أقساما سبعة هي الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة (ويعني بها أسماء الافعال وصيغ التعجّب) والظرف والأداة . وهو تقسيم كما ترى يأخذ جذوره من النحـو القديـم سعى فيه المؤلّـف الى تفصيل سبقه القدماء فيه غير أنّـهم التزموا بمنطـق لم يلتـزم بـه .

وقد اعتمد في تقسيم الـكـلام على منهج جيّد يقوم على البحث عـن السمات التي يتميّز بها كلّ قسم عن غيره من الأقسام . وقسّم السمات الى نوعين تقسيما يعـكس شدّة اهتمامه وتشبّثه بالثنائي (معنى/مبنى) . فهي سمات مبنوية وسمات معنوية . ولا بـدّ للقسم من توفّر بعض النوعين ان لم يتوفّر الـكـل « فالمهمّ ألاّ يـكون التفريق من حيث المباني فقط وان تعدّدت أو المعاني فقط وإن تعدّدت أيضا اذ لا بدّ أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقيّة الأقسام » . (20) .

ورغم التزامه بهذا الثنائي المركّب من المعنى والمبنى في تمييـز كـلّ قسم من الأقسام فانّه قـد تـرك التزامه وأهمله في تعريف أغلب الأقسام

(19) ص 83 .
(20) ص 90 .

فقد كان الى التعريف بالمعنى أميل وكان التجاؤه الى المبنى أقلّ وأندر . وكذلك كان شأنه معها اذا كان القسم منها يشتمل على أقسام . فقد خرج عن المعايير اللغوية المضبوطة الى معايير عامة . ذلك أنّ استنجاده بالمعنى لم يكن دائما استنجادا بالمقولات اللغوية وبالمعاني الصرفية والنحوية الدقيقة . وانّما كان يستنجد أيضا بأمور تخرج عن البناء اللغوي كرجوعه الى الواقع الحاصل واعتماده على الادراك القائم على التجربة الحسّيّة . ومثال ذلك تعريفه للاسم المعيّن فهو عنده « الذي يسمّى طائفة من المسميّات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة » (21) فقد عرف الدال الذي هو نوع من قسم بمدلوله الذي هو شيء واقع في التجربة . ولم يبحث عن سمات بنيويّة تميّزه بعلاقاته بأجزاء أخرى من نظام الاسم ومن النظام الصرفي عامة . وكان يمكنه مثلا أن يعتمد على معايير صرفية كالاشتقاق والتصريف والصيغة وغيرها . فهي معايير شكليّة أدقّ وأقرب إلى البحث العلمي الصحيح .

وكثيرا ما أوقعه الاعتماد على المعنى في تناقض من ذلك ما كان له مع الصفات فأداته في التفريق بينها ما تدلّ عليه « ممّا سبق يمكن أن نرى القيم الخلافية المتعلّقة بالمعنى والتي تفرّق بين صفة وأخرى من الصفات السابقة الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدّد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرّد الوصف ثم التفضيل في مقابل كلّ ما عداه من الصفات » (22) . فهو قد أهمل العنصر الأساسي الأهمّ وهو الشكل . غير أنّ هذه القيم الخلافية أو المعاني التي أرادها للتفريق بين الصفات لا تفرّق بينها ويكفينا دليلا على ذلك هذا المثال من الصفحة ذاتها يبيّن عجز المؤلّف عن استعمال قيمه الخلافية المعنوية : « صفة الفاعل تدلّ على وصف الفاعل

(21) ص 90 .
(22) ص 99 .

بالحدث منقطعا متجدّدا وصفة المفعول تدلّ على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدّد » . فلو رأينا رأيه لانتهينا إعتمادا على قوله هذا إلى أنّ صفة الفاعل ليست إلاّ صفة المفعول . وهو ما لا يكون وما لا يعتقده هو نفسه لأنّ كلّ صفة تختصّ قبل كلّ شيء بالصيغة الصرفية التي هي شكل أو مبنى (حسب تعبيره) ثمّ لها بعد ذلك مميّزات أخرى .

وفي هذا الفصل أمور أخرى تحتاج إلى النظر . وقد نرجع إليها في أعمال أخرى .

2 — 4) النظام النحويّ

أمّا النظام النحوي فيراه يقوم على أسس خمسة (23) وهي :

1) طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمّونها معاني الجمل أو الأساليب . ويعني بها الخبر وأنواعه والانشاء بأنواعه . وبهذه الطائفة من المعاني قد أدخل بعض المفاهيم البلاغية في النحو وحقّق نظريته القائلة بأنّ علم المعاني ليس إلاّ قمّة النحو العربي .

2) مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة . ويعني بهذه المعاني الوظائف النحوية .

3) مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الاسناد والتخصيص وتحتها فروع ، والنسبة وتحتها فروع ، والتبعية وتحتها فروع . وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية .

---

(23) ص 178 .

4) ما يقدّمه علما الصوتيّات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف .

5) القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقيّة أفراده .

والملاحظ في هذه الأسس زيادة على ما قلنا في نقد مفهوم النظام اللغوي عنده أنّها جميعا أسس معنوية باستثناء أساس واحد وهو ما يقدّمه الصرف وعلم وظائف الأصوات . وليس هو — كما — ترى بالنحوي الخالص .

وخلاصة هذا أنّ تمام حسان لا ينظر الى النحو نظرة شكلية وهذا يتماشى مع اتجاهه العام في كلّ الكتاب . فهو خصم للشكل رأى عيب النحاة الأكبر ميلَهم اليه وتركَهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له .

وهذا الموقف ضدّ الشكلانيّة وهذا الاتجاه الشديد الى المعنى جعلا الفصل خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية . فقد انتحى منحى وظائفيا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي . فنتج عن ذلك أنّ الفصل خلا من كلّ اشارة الى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة وصار أقرب الى المفهوم التقليدي للنحو منه الى المفهوم الألسني الحديث وان كان قد اشتمل على كثير من النظرات الطريفة . اننا لا نذهب الى أن المؤلّف قد تجمّد في نظرته النحوية لكننا نقول انّه جدّد بعض التجديد وذلك باستيعابه للتراث النحوي والبلاغي ومحاولته التأليف بين أجزائه والاستعانة ببعض الأفكار الحديثة ولكنّه بقي أسيرَ ما تركه القدماء من وصف للعربية فلم يتوصّل الى وضع وصف جديد .

لقد نقد القدماء وعاب عليهم أنّهم اهتمّوا بالتحليل وأهملوا التركيب : وما كان ليعيبهم بهذا لو لم يكن قد درس الألسنيّة ووعى ما فيها ونشر أفكارها بين العرب منذ سنين . وكأنّه أراد أن يتلافى هذا النقص فيهم فأراد أن يردّ للتركيب قيمته . لكنه وهذا عيب في كلّ الكتاب لم يأخذ العربية بالوصف من جديد ولم يجمع لنفسه نصوصا يختبرها ويجرّدها بل أراد أن يتلافى نقص التراث بالتراث نفسه فاستعان بعلم المعاني ، فإذا بالتركيب عنده ينحصر في الانشاء والخبر وما تفرّع عنهما . وهو قليل في دراسة التركيب .

وقد استعار في هذا الفصل بعض الأفكار من الألسنية . ولكنه باعطائها مصطلحات عربية قديمة ذات مفاهيم مستقرّة قديمة ، وبمحاولته تأصيلها بالبحث عن مفاهيم تشبهها في العربية ، قد جعل نحوه في هذا الفصل أقرب إلى سيبويه و الجرجاني منه إلى غيرهما . ولم يفعل ذلك عفوا بل تعمّده . فقد أراد أن يوضّح في كتابه « الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي مضمون ، والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر » (24) .

إذن يتّجه تمّام حسّان في دراسته للنظام النحوي إلى المعنى . وهو في اتجاهه يريد أن يبيّن كيف نصل إليه إعتمادا على الكلام . وهو يرى أنّه لابدّ من الابتداء بالعلامات الموجودة في الكلام للوصول إلى المبنى . فإذا تمّ إدراك المبنى لزم البحث عن طريق للوصول إلى المعنى . وذلك أصعب ما في قضيّة الفهم ، لأنّه على الناظر السعي وراء ما اشتمل عليه الكلام من قرائن لفظية ومعنويّة وحالية ليعرف المقصود من المبنى وأصعب هذه القرائن ، من حيث إمكان إدراكها ، القرائن المعنوية ولاسيما العلاقات السياقية التي

(24) ص 336 .

يسمّيها تمّام حسّان بالتعليق مستعيرا هذا الاصطلاح من الجرجاني . وهو يرى أنّ الكشف عن قرينة التعليق « هو الغاية الكبرى من التحليل الاعرابي ... (لأنها) أمّ القرائن النحوية جميعا » (25) . ولذا ففي رأيه « كما في رأي عبد القاهر على أقوى إحتمال أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي » (26) .

فخلاصة النحو عنده كلمتان « قرينة وتعليق » . ولذا كان أهمّ ما في الفصل من وصف للنظام النحوي ، القسمَ الذي عقده لقرائن التعليق . وقسّمه إلى قرائن معنوية درس فيها جميع الوظائف النحوية وقرائن لفظية درس فيها جميع العلامات النحوية .

فأمّا كلمة التعليق فليست إلا تعريبا لمفهوم ألسني حديث وهو مفهوم العلاقات السياقية الذي كان صلب الدراسة النحوية خاصة في المدرسة البنيوية . ولو لا أنّه قال : « وإنّما ينبغي لنا أن نتصدّى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما العلاقات السياقية أو ما يسمّيه الغربيون Syntagmatic relations والثاني هو القرائن اللفظية » (27) لا أدركنا أنّ قرائن التعليق تعريب لمفهوم العلاقات السياقية . ذلك أنّ وضعه لهذا المصطلح لم يكن مجرّد ترجمة وإنّما كان تعريبا بمعنى التأصّل والتأصيل . وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد حملت لفظة التعليق معها ما اتصل بها من المفاهيم اللغوية العربية وتركت بعض ما للتعبير (علاقات سياقية) من مفاهيم ألسنية حديثة . يكفي بيانا لهذا أنّ المفهوم الغربي أشدّ إلتصاقا بالمنهج الشكلاني وأبعد من العربي عن المعنى وقضاياه .

---

(25) ص 184 .
(26) ص 189 .
(27) ص 189 .

وأمّا كلمة قرينة فهي في معناها العام ماالتصق بالشيء حتّى صار علامة له ودالا عليه . وهي شبيهة في معناها العام باللفظة indice وإذا كان هذا معناها فهي كثيرا ما تستعمل بمعنى الدليل أو المستند عليه في الدليل . وإذا استعملت في السياق النحوي ، صارت تدلّ على المستندات والعلامات والأدلّة المعنوية واللفظية التي يعتمد عليها لفهم الكلام ، أي للوصول إلى ما يسمّيه المؤلّف بالدلالة .

ولذلك يبدو أنّ المؤلّف ، وإن لم يصرّح ، يتّجه في الدراسة النحوية إتجاها بلاغيا يتركّز على المخاطَبُ أوّلا ثمّ على الكلام . فالذي يهمّه إنما هو كيف يصل المخاطَب إلى الدلالة أي إلى فكّ رموز البلاغ الموجّه إليه . ولا يهمّه أبدا أن يعرف طرق المتكلّم في وضع رموز البلاغ . وكأنّه لا يكترث بدراسة الملكة اللغوية ، أو ما يسمّيه بعضهم بالمقدرة اللغوية ، أي أنّه لا يكترث بدراسة السرّ الذي يجعل الانسان قادرا على خلق ما لا نهاية له من الجمل . ولا غرابة أن يفترق سبيل تمّام حسّان عن سبيل بعض الألسنيين ممن لهم صلة بالمدرسة التحويلية . فهو الفرق بين المدرسة الأميريكية والمدرسة البريطانية . وشتّان بين من قامت دعائم فكره على مبادىء اتخذت أصولها من مدارس نفسانية سلوكية ومن قام فكره على مبادىء إجتماعية سلك أصحابها في دراسة المجتمع مسلك الوظائفية .

هذا هو اتجاهه في دراسة النظام النحوي العربي . وقد جعله هذا الاتجاه ينظّم النحو العربي تنظيما جديدا ، أهمّ ما فيه إضعافُ ما كان للاعراب من قيمة (لأنه شكل لفظي ككلّ المباني ليس له فضل عليها) واحلالُ المعنى محلّه . فكان أن فُقِد من كتابه باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع . ولم تعد الهيكل الذي يقوم عليه بناء الكتاب النحوي . غير أنّك إذا أمعنت النظر وتثبّتّ في قرائن التعليق المعنوية التي كانت أساس التبويب النحوي عنده ، وجدت أنها قرينة الاسناد (وفيها المسند والمسند إليه) وقرينة

التخصيص (وفيها المفاعيل والتمييز والحال) وقرينة النسبة (وفيها الاضافة إلى الاسم وإلى الحرف) وقرينة التبعية (وفيها التوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل) . وإذن فهي أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع قد تنكّرت بزيّ جديد ، قد يزيدها بيانا لأنه يعين على فهم العلاقة بين الاعراب والوظيفة ، ولكنه لا يمنعنا من أن نقول إنه إذا استثنينا ما يقدّمه عن الزمن (وفي ما قدّمه نقص) واستثنينا العديد من مصطلحاته ، فإننا لا نجده في كتابه قد أضاف إلى النحو القديم جديداً يُذكر .

لكن القارىء يشعر وهو يتصفّح هذا الفصل ويمعن في قراءة بعضه أنه أمام شيء كأنه جديد . وسرّ ذلك أنّ الرجل أحسن نظم ما قاله العرب منثورا مشتّتا . فكان بتأليفه لكلامهم قد أضاف فيه ما ليس لهم . ودائما كان التركيب مختلفا عمّا يكوّنه من عناصر .

لقد تأثّر المؤلّف ببعض النظريات الحديثة وأعجب بعمل بعض النحاة . فأمّا النظريات الحديثة فلا يشير إليها إلاّ أحيانا ، وأمّا أعمال القدامى فقد صرّح باعجابه برجلين سيبويه والجرجاني . وأعجب برجل آخر اقتفى أثره وأثر من شرحه في كثير من رأيه ، وهو ابن مالك . وإنّ الشواهد من الألفية كثيرة حتى أنّه إذا أردنا أن نعرف أيّهما أثّر فيه أكثر أ سيبويه أم ابن مالك لم نجده قد تأثّر إلاّ بنحو ابن مالك وإن شئت قلت بسيبويه عن طريق ابن مالك وتأويله للكتاب ولما بعده من نحو البصرة خاصة . ولذا كان فصلُ النحو ووصف نظامه مادتُه من شروح الألفية وقد نظّمها ونقّحها وألّف أجزاءها بما استعاره من الجرجاني . وأمّا النظرية الألسنية الحديثة فكانت كالآلة الغربية في ترميم مسجد قديم . وقد يكون هذا الذي ذكرناه من محاسن الكتاب . غير أنّه ، مع ما عند المؤلّف من تعصّب للمعنى ، قد جعل الفصل ناقصا لا يعين على فهم تركيب الجملة العربية ومختلف الأشكال التي تقع عليها .

2 — 5) الظواهر السياقيـة

ليست هي بنظام رابع في اللغة أراد وصفه . وإنّما هي ملاحظات عن ظواهر لغوية يمتّ أغلبها إلى الأصوات ، ولم يذكرها في النظام الصوتي لأنّها تقع في سياق صرفي أو نحوي ما . وقد جمعها في فصل ينبني على فكرة أساسية وهي أنّ النظام من نظم اللغة يقوم على قواعد خاصة به ، ويشكّل وحـدة قائمة بذاتها ، وذلك نظريا . فإذا ما وضع على محكّ التطبيق بدت فيه نقائص وبدت بعض عناصره صعبة التحقيق لوجود عناصر في السياق تتنافى مع ما يتطلّبه النظام . فينتج عن ذلك قواعد خاصة بالتطبيق تكون حلاّ لما سمّـاه المؤلّـف بمشاكل التطبيق . ويقدّم مثالا لذلك أنّ الدال في النظام الصوتي مجهورة تقابل التاء ولكنّها في السياق قد تجاور التاء فيثقل نطقها فتدغـم فيها . وإنّه لبيّن ، خاصة من خلال هذا المثال ، أنّه لولا أن المؤلّـف قد التزم بدراسة النظام الصوتي مستقلاّ بذاته ، لما كان في الحاق هذه الظاهرة السياقية بالنظام الصوتي بأس . فلو أنه نظر إلى النظام الصوتي على أنه مستوى من اللغة ينضوي تحت آخر ينضوي تحت غيره ، وأنه بين المستويات تواصل لا إنقطاع ، لوجد أنّ هذه الظاهرة وغيرها جزء من القواعد الصوتية التي تتحكم في العربيّة ، وليست مجرّد حلّ لمشكل من مشاكل التطبيق اعترض النظام الصوتيّ عند تطبيقه في سياق صرفي فليس النظام الصوتيّ مجرّد جدول أسـاس ترتيبـه أنـواع المخـارج والصفـات ، ومجـرّد مقابلـة بين مجهور ومهموس ، وشفوي وأسناني ، بل هو أيضا قوانين وقواعد في طرق التعامل بين الأصوات . ومتى كان التعامل خرجنا من الجدول ودخلنا السياق . ولكنّنا نبقى في النظام الصوتي لا نتجاوزه ، لأننا لم نخرج من النظرية إلى التطبيق بخروجنا من الجدول إلى السياق ، فنحن دائما في اللغة وفي القواعد التي تسيّر نظامها . فكما أنّ الدراسة الفونولوجية تطالبنا بجمع عدد من الأصوات ذات الوظيفة التمييزية الواحدة في صوت نظري نسمّيه الصوتم أو الفونيم ،

فإنّها تطالبنا أيضا بدراسة تأثير صوت في صوت آخر ، والبحثِ عن قواعد لهذا التأثير ، كما تطالبنا بالبحث عن حدود القوانين التي تسمح لأصوات صوتم ما أن تماثل أو تطابق أصوات صوتم آخر .

ولهذه الأسباب كان الفصل السادس غريب الموضع ، ليس هو نظام رابع في اللغة أراد وصفه ، ولا هو نظام عام يريده المؤلّف تأليفا للنظم الثلاثة الماضية ، بل كان وعاء لجمع المتناثر . وكان يمكنه أن يضع بعضه على الأقل تحت عنوان علم بين الصوتيات والصرفيات وهو المرفوفنولوجيا morphophonologie

وفي الفصل رغم ذلك فوائد أهمّها ما كان في المادة (أي الحروف الأصلية) وظاهرة التأليف فيها وما يقبل التجاور من الأصوات لتكوينها . وفيه أيضا أخطاء أهمّها أنّه جارى العرب في اعتبارهم الفعل الماضي المسند الى الضمير الغائب المذكّر المفرد (فَعَلَ) علامة على الفعل يعرف بها كما يعرف عند غيرنا من الأمم في لغاتهم بصيغته المصدرية المسمّاة infinitif . وليس من العيب أن يرى علامة فعل الذهاب هو الفعل (ذَهَبَ) . فهو أقرب صيغ التصريف إلى المادة وأبسطها . وإنما ننقده في أنّه نسي أنّ إعتبارهم هذه الصيغة علامة الفعْل لم يكن الاّ اصطلاحا تواضعوا عليه تواضع الغربيين عند نهضتهم على اعتبار الفعل المصرّف مع ضمير المتكلّم المفرد علامة على الفعل في معاجمهم اللاّتينية الأولى . الاّ أنّه كان لهم في اللاطينية الفعل المصدري (infinitif) فرجعوا اليه في وضع معاجمهم ، ولم يكن لنا في العربية فعل مصدري نرجع اليه في وضع معجمنا وصرفنا ، فبقينا على اعتبار (فَعَلَ) علامة الفعل . غير أنّه ليس لنا أن ندّعي أنّ ما اصطلحنا عليه أصلُ التصريف لأن الأصل في التصريف انما هو المادة والمادة لا توجد الاّ في النظريّة . أمّا (فَعَل) فصورة من صور التصريف . وقد بنى تمّام حسّان على اعتباره هذه الصورة أصلا حقيقيا نتائج ظنّها من الحقائق وليست

منها. من ذلك أنّه رأى في (ضَرَبُوا) أنّه بني على الضمّ لكي يكون الضمّ مناسبا لواو الجماعة والحقيقة أن ما سمّاه بواو الجماعة مجاراة للقدامى ضمّة طويلة لم تسبق الاّ بالباء . ولكنّه ظنّها وَاوا لأنها تكتب بالواو ونسي أنه في كلّ ما كتب دعا الى ما دعا اليه كل الألسنيين من اعتبار النطق في وصف اللغة لا الكتابة. ثم لماذا نرى المناسبة في (ضربوا) بناء على أنّ الأصل (ضَرَبَ) ولا نصطلح على أنّ الأصل (ضربوا) فنرى بناء على ذلك مناسبة في (ضربَ) فنقول عكس ما قال المؤلّف أي نقول انّ (ضَرَبَ) بني على الفتح بعد ضمّ كان فيه أصلا ليدلّ على الغائب المفرد المذكّر . وليست (ضَرَبَ) في التصريف بأبسط من (ضربوا) فلا اختلاف بينهما الاّ في طول الحركة (*Ḍarabū* – *Ḍaraba*) .

ليس هذا الاّ أحد الأخطاء التي نتجت عن اعتباره صيغة (فَعَلَ) أصلا حقيقيا . وليس الاّ مثالا نقدّمه حتّى نبيّن أنّ المؤلّف لم يدرس نظام الفعل ، ولم يتفطّن الى أنّ كلّ نظام من أنظمة اللغة يتركّب بدوره من أنظمة صغرى ، وأنّ الأنظمة ، مهما تعدّدت ، فهي تتكامل لتكوّن نظام الصوت أو الصرف أو النحو ، وأنّ هذه الأنظمة الثلاثة في تكوينها للنظام اللغوي الاكبر تتداخل على صورة طبيعية تجعل الحديث عن الظواهر السياقية علامةَ قصور عن ادراك الآلية التي عليها يسير الجهاز اللغوي بأكمله .

وما دامت الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى التي بها اللغة ، نظريا وتطبيقيا (أي في الكلام) ، تتحقّق وتتحرّك شكلا ووظيفة (أو مبنى ومعنى حسب مصطلحات الكاتب) فلا بدّ من الابتداء بها والنزول من أجزائها الكبرى التي هي التراكيب النحوية ، حتى نصل الى أصغر أجزائها الذي هو الصوتم مرورا بالأشكال الصرفية ، وذلك في نظرية لغوية متكاملة ، لا تفصل بين الشكل اللغوي والأشكال اللغوية التي تكوّنه . انّ الابتداء بالجملة ، في وصف النظام اللغوي ، يريحنا من هذه الظواهر السياقية التي لا تنتسب ظاهريا الى نظام معيّن . ذلك أنّ الابتداء

بالجملة يجعل كلّ ظاهرة لغوية ، مهما كانت ، ظاهرة تخضع الى قواعد سياقية معيّنة والى قواعد جدولية في الان نفسه بهما معا يتحقّق النظام اللغوي .

2 — 6) المعجم والنظام اللغوي

لقد نظر الى المعجم نظرة صارت الان نظرة تقليدية في الألسنية . وهي أنّه قائمة من الكلمات . فلم تعد دراسته في هذه الحالة تطلب منه الاّ أن يبحث كيف تنظّم المواد في المعجم ، أي صارت دراسته متعلّقة بفنّ وضع المعاجم أي بالمعجميّة . ولو انطلق من المبادىء التي يقوم عليها علم المعجم (lexicologie) لأمكنه أن يجد قاعدة متينة تجعل فصله أعمق وأمتع .

ولسنا نريد الرجوع إلى ما كتب في الفصل كلّه . وإنّما يكفينا الاحتراز من أمرين أمر جارى فيه أغلب الألسنيين وأمر من مبتكراته واقتراحاته .

فأمّا الأمر الأول فهو اعتباره المعجم قائمة من الكلمات لا تكوّن نظاما ، وإن كانت من اللغة لا من الكلام . وهي كالمعين الصامت يستقى منه عند الكلام فيتحوّل من التعدّد والاحتمال في معانيه إلى التوحّد والضبط عند الاستعمال . ويرى أغلب المعجميين هذا الرأي . ونحن نأخذ به أيضا إذا أردنا بلفظ المعجم فنّ جمع الكلمات ووضعها على ترتيب معيّن بين دفّتي كتاب . أمّا إذا أردنا بالمعجم ما يستعمله الناس عندما يتكلّمون ، فإنّه يبقى من الصحيح كون الكلم معينا صامتا في ذهن المتكلّم يقابله معين يماثله في ذهن المخاطب ، ولا يبقى من الصحيح كونه قائمة لانعدام الدليل على انتظام الكلم في الذهن في قوائم . أمّا ما يكون من التجربة من بيان لعمليات التذكّر بالتداعي وغيره ففردي نفساني لم يكن إلاّ بيانا لما يكون عليه التداعي لا بيانا لما عليه انتظام الكلم في الذهن عند الخزن . وإذن فليس المعجم عندي قائمة إلاّ إذا فهمناه على أنّه الكتاب الجامع لكلام أمّة من الأمم لاعلى أنّه مجموع

الكلمات المستعملة بين الناس غير المدوّنة في كتاب . فدراسة المعجم وما يجب أن يكون عليه ترتيبا وشرحا إنما هي أمور تربوية تنتسب إلى الألسنية التطبيقية – حسب رأيي – وليس لها محلّ في كتاب غرضه وصف العربية لا تعليمها وهدفه عرض منهج في دراستها لا عرض منهج في تدريسها . فإن كان ذلك كذلك ، وإذا فهمنا المعجم على أنّه مجموع الكلمات المستعملة عند أمّة من الأمم لا مجموع الكلمات المدوّنة في كتاب على ترتيب مقصود ، فهل يصحّ لنا القول بأنّ المعجم نظام لغوي ؟

إنّ المعجم عندي من الكلام لا من اللغة ، شأنه في ذلك شأن الصوت . فكما أنّ الأصوات عند بعض الألسنيين طرق في النطق والكلام ، لا يكون من اللغة إلاّ نظامها وقوانينها وقواعدها واجتماعها فيوظائف تمييزية علاماتها الصواتم ، فكذلك الكلمات عندي من الكلام لا يكون من اللغة إلاّ نظامها وقوانين تأليفها وقواعد صيغها واجتماعها في أشكال ووظائف علاماتها الصيغ وأقسام الكلام وبعض المظاهر الأخرى . وكما أنّ علم الأصوات علاقتُه بعلم النظام الصوتي صنيعةُ علاقة الأصوات بالصواتم ، فعندي أنّ المعجم علاقتُه بالصرف صنيعةُ علاقة الكلمات بصيغها وأقسامها وما يركّبها من زوائد ولواصق . ولمّا كانت الكلمة تمتاز على الصوت بما لها من معنى ، كان علم الأصوات الذي هو دراسةٌ للكلام لا يقابِلُهُ في اللغة إلاّ علم نظامها ، وكانت المعجمية التي هي دراسة للكلام أيضا يقابلها في اللغة علم الصرف ويقابلها أيضا فرع من علم الدلالة يهتمّ بالكلمة ويهتمّ بمعانيها من حيث وقوعها في نظام يشمل كلّ الكلمات من حيث معانيها .

وخلاصة القول أني أرى رأي تمّام حسّان في أنّ المعجم لا يكوّن نظاما ، ولكن لسبب غير ما ذهب إليه . وهو أنّ المعجم لا يكوّن نظاما لأنّه من الكلام ، وأنّه القاعدة التي يُبنى عليها نظامان من نظم اللغة : الصرف وفرع من علم الدلالة . وأنّ المعجم في كلّ ذلك لا يكوّن قائمة شأنه في ذلك شأن

الأصوات ليس لها قوائم إلاّ أن نفهم من المعجم أنّه الكتاب الجامع للكلمات على نظام معيّن .

أمّا الأمر الثاني الذي نحترز منه فهو اقتراحه وضع علم للمعجم أساسه علم البيان ، لاعتباره علم البيان العربي قمّة للدراسات المعجمية كاعتباره علم المعاني قمّة للدراسات النحوية . ورأيه هذا يحتاج إلى مراجعة ونظر . ذلك أنّه لم يوضّح كما ينبغي التوضيح كيف يمكن لعلم البيان أن يترأس علما للمعجم . وقد اكتفى بعرض إقتراحه دون تطبيق ، باستثناء ما ذكره سريعا من أمر تحوّل بعض الكلمات من معنى حقيقي إلى معنى مجازي . ولعلّه كان يفكّر في شيء شبيه بما بدأ به الزمخشري في أساس البلاغة ، غير أنّه لا ذكرَ لهذا اللغوي المفسّر في الكتاب .

إنّ علما للمعجم في رأينا لا يحتاج إلى علم البيان فقط بل يحتاج إلى علوم عديدة لوقوعه مشتركا بين علم النظام الصوتي والصرف والنحو والدلالة ولقدرته على التعبير عن العصر وقيمه وحضارته ولامكان قبوله التحليل الرياضي . ثم إنّه قد وجد في الألسنية فرع من فروعها لدراسة المعجم وهو اللكسيكولوجيا lexicologie وهو علم قد حُدّدت بعضُ مناهجه ، وكتبت فيه كتب ، واختصّ فيه رجال . فهو علم للمعجم جاهز . فلماذا التفكير في علم جديد ؟ إلاّ أن يكون المؤلّف قد أراد أن يطعّم هذا العلم الجديد بما كان للعرب من حسن نظر ودقّة فكر في تحليل الكلمة .

ولنا سبب آخر يجعلنا نتردّد في قبول فكرته . وهو أنّه فهم من علم البيان (حسب ما يبدو) أنّه العلم الذي يهتمّ بالتغيّرات المعنوية التي تصيب الكلمة، فتحوّلها من معناها الحقيقي إلى معنى آخر يلصق بها مجازا . وهذا الفهم صحيح ، يجعل علم البيان حقّا من روافد المعجم . غير أنّ الكلمة لا يتغيّر معناها إلاّ بما تقع فيه من تركيب . ذلك أنّ المجاز وضع كلمة من جدول ما في سياق يتطلّب كلمة أخرى من جدول آخر . فالمجاز من نتائج

التركيب النحـوي . فاذا كان الأمر كذلك فهو أقرب الى النحو منـه الى المعجـم . ولا أظنّ أنّ علم البيان المحتاج الى النحو حتى يضبط ويعـاد ويجدّد بقادر على تطـوير علم في المعجم ، الاّ اذا كان الغرض أن يقـال في الـكلمة هي حقيقة أو مجـاز وأن يستعان بذلك فيؤرّخ لعمرها وما مـرّت عليه في حياتها . وهو شيء لا يحتاج الى علم البيان حتّى يحقّق . ثم انّ أهمّ أسلوب من الأساليب البيانية لا ينتسب الى المعجـم في شيء . فالتشبيه قبل كلّ شيء تركيب نحـوي ووظيفة نحـويّة وان أغفل النحاة ذلك وهو بعيد عن المعجم . وهو الأصل في أهمّ أنواع المجاز أعني الاستعارة .

انّ المعجم هو أيضا يحتاج الى أن يُنظر اليه من خلال نظـرية لغوية عامّة نواتها النحو لأن الـكلمة هي أيضا من مـكوّنات الجملة ولا تفهم الاّ بما تقـع فيه من تركيب نحـوي . ولا شكّ أنّ في الـكلمة وجها يجاوز النحو . وهو المشترك في معانيها التي تـكون لها في مختلف السياقات النحوية . وهو وجه مجاله علم الدلالة . فاذا درسنا الـكلمة في النظام الدلالي على أنّها من مـكوّنات النظام النحوي وتقـع في تركيب شـكلي على صورة شـكلية مجـال دراستها النظام الصرفي الذي يتضمّن في داخله نظاما صوتيّا اليه تخضـع الـكلمة في تميّزها عن غيرها من الـكلمات فانّه يصبـح ممّا لا نحتـاج اليه وضـع فصـل للمعجـم الذي لا يـكـوّن نظاما في كتاب غرضـه وصف النظـام اللغـوي .

2 — 7) الدلالة والنظـام اللغـوي

أمّا الفصل الأخير في الدلالة فقد كان غرض الكتاب وخلاصته . ذلك أنّ المعنى هو الموضوع الأخصّ للكتاب . والدلالة اكتمال المعنى لأنها خلاصة المعنى الوظيفي والمعجمي وما للسياق الاجتماعي من قرائن .

وإنّنا إذا كنّا لا نوافقه في بعض ما ذهب إليه في كتابه لاختلافنا عنه بعض الاختلاف في النظر إلى الأنظمة اللغوية ، فإنّنا في علم الدلالة نتردّد شديد التردّد في قبول المبادىء التي قامت عليها نظريته فيه . وأبدأ بموقفه من المنطق .

وملخّص رأيه فيه هذه الجملة : « منطق اللغة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ومقولاته . واللغة اخر الأمر نمطية صياغية لا تخضع للفكر وإنما تخضع لمقتضيات الرمز العرفي الاعتباطي » (28) .

وهو في رأيه هذا يوافق نزعة سادت الدراسات اللغوية العربية الحديثة وسادت الدراسات اللغوية في العالم في فترة من الفترات . وترى أنّ اعتماد اللغويين على المنطق قد أضرّ كثيرا بدراساتهم ، وأوجد كثيرا من الأحكام التي لا توافق الحقيقة اللغوية والتي تلقي باللغوي في متاهات التأويل والتخريج .

وهذه الفكرة صحيحة إلاّ أنها تنطبق على المنطق في مفهومه القديم هذا المنطق الارسطوطاليسي الشبيه بهندسة اقليدس من حيث أنّهما جميعا لا يقبلان ما خرج عن أحكامهما وقواعدهما وقوانينهما . ولكنّ المنطق الحديث أوسع فلم يعد نظاما من القوانين جامدا بل صار يقبل التعدّد وصار إلى الوصف أقرب منه إلى مجرّد التقنين لالتصاقه بالرياضيات ومنطقها الحديث القائم على المصادرات . ولقد استطاع الألسنيون المعاصرون لنا استعمال أدواته وآلاته لبلوغ نتائج لا تخلو من عمق خاصة في علم الدلالة . ويكفي أن ننظر في علم الدلالة الذي يقترحه غريماس Greimas (29) أو ما يقترحه أصحاب المدرسة التحويلية والتوليدية ككاتز Katz وفودور Fodore وماك كولي Mc Cawley

(28) ص 26 .

(29) Greimas : la sémantique structurale

ولاكوف Lakoff وغيرهم (30) لكي نعرف أنّ علم الدلالة انتفع ممن يستعملون المنطق أكثر بكثير ممن يرفضونه ويقاومونه . وإذا كان المنطق الحديث مقدّمة يبتدأ بها لدراسة الرياضيات الحديثة ، وإذا كانت الرياضيات عمدة العلوم ، وإذا كانت الألسنية قد انتفعت بها نفعا لا ندرك أبعاده نحن رجال الأدب ، فكيف نرفض استعمال المنطق في اللغة وقد تغيّر شأنه هذه الأيام وازداد قدره ؟ ثم أ لم تكن اللغة وعلومها قد سادت قديما بالمنطق ؟ فإن كان أرسطو أبا الأخطاء في فهم اللغة لسبقه في استعمال المنطق فيها فإنّ القديم لم ير في اللغة نظريات أعمق ممّا ذهب إليه أصحاب المنطق . وليس صدفة أن تغلّبت البصرة على ما فيها من عيوب بفضل منطقها في عصر العلم والعقل .

وقد اعتمد المؤلّف في هذا الفصل على أساس آخر صاحب رفضه للمنطق وهو قبول العامل الاجتماعي في الدلالة وهو ما سمّاه اقتباسا عن العرب والغرب بالمقام . وملخّص رأيه أنّه بدون المقام تنعدم الدلالة ، وإن بقي من المعنى بعضه المتّصل بالمقال (وهو الجامع للمعنى الوظيفي والمعنى المعجمي) . وانّه لمصيب في اعتباره المقام بعض الشيء ، فقد كان اللغويون والشارحون للنصوص القديمة يدركون حاجتهم اليه منذ القديم . غير أنّ المقام سياق يخرج عن اللغة . فان كان لازما لفهم البلاغ فانّ دراسته خروج من مجال الى مجال حتى أنّ الألسني يصبح بالبحث فيه عالم اجتماع وتقاليد وقد يصبح متطفّلا على النفسيات والتاريخ . وقد يُقبل منه ذلك لحاجة العلوم بعضها الى بعض لو كان المقام ممكن الحصر علميا . اننا نقول فيه ما قال تشمسكي (Chomskey) وهو أنّه ليس لنا علم بالسياق الخارج عن اللغة الاّ أنّه موجود وأنّه أساسي في الكلام . (31)

(30) Michel Galmiche : Sémantique générative, Larousse 1975. Chapitre VI

(31) أنظر N. Ruwet : Introduction à la grammaire générative Librairie Plon 1968, p. 21.

ولصعوبة البتّ في المقام وقلّة ما نعرفه عنه وانعدام المعطيات التجريبية الثابتة الصالحة لتكوين نظرية علمية مضبوطة عنه ، كان مشروع تمّام حسّان في دراسة الدلالة بالمقام طموحا في غير محلّه . وكان ذلك السبب في ضعف الفصل بالنسبة الى غيره من الفصول . فقد سقط في الأفكار العامة غير اللغوية ووقف في تحليله عند بعض العبارات الجاهزة . فكان بذلك تحليله أقرب إلى الأسلوبية ذات المنحى الاجتماعي منه إلى الألسنية الصرفة .

ولم تكن أخطاؤه إلاّ أخطاء أصحاب المدرسة البريطانية (مدرسة لندن) وإن لم يكن قد ذكر أحدا منهم . فقد دعا فيرث وهاليداي ودكسن (Firth Halliday - Dixon) إلى اعتبار المقام . ولكنّهم لم يصلوا إلى نتيجة فيه تعين على وضع نظرية في الدلالة متماسكة غير منفصلة عضويا عن نظرية لغوية عامة كفيلة بتحليل الظاهرة اللغوية تحليلا علميا لا مجال للاعتبارات غير اللغوية فيه .

وأكبر خطإ في هذا الفصل الذي هو غاية الكتاب أن المؤلّف جعل المعنى غاية الدراسة اللغوية ، وأنّه أقام دراسته لنظم اللغة على المعنى وحشره في كلّ ما قال عن الصوت والصرف والنحو ، وأنّه رغم ذلك فصل بين هذه النظم ، من حيث المعنى ، فلم يتمكّن من التفطّن إلى إمكان وجود رابط معنوي بين النظم الثلاثة كاف للتفكير في وضع نظام لغوي رابع يسود النحو فالصرف فالأصوات وهو النظام الدلالي . ولو فكّر في إمكانه لكان كافيا مغنيا عن غيره ممّا ذكر في الفصل من مقامات . وكان عليه أن يفكّر فيه ، حتّى يكون منطقيا مع نفسه ومع ما كان من تشبّثه بالمعنى ومن تأكيده على أنّ اللغة نظام ينقسم إلى نظم صغرى تكوّنه . لكنّنا نجد في كتابه وصفا لنظم ولا نجد الرابط المكوّن للنظام الأكبر . وقد تكون الدلالة ذلك الرابط لو فكّر فيها . إنّ افتراض نظام للدلالة يسود النظام النحوي فالنظام الصرفي فالنظام الصوتي كفيل بحلّ مشكلة العلاقة بين الشكل والمعنى في وصف النظام اللغوي

بطريقة لا تهمل الوجه الشكلي من اللغة ولا تغفل وظيفته المعنوية ولا تفصل بين النُظم فصلا إعتباطيا . ولا يكون ذلك إلاّ بالانطلاق من الجملة واعتبارها الشكل اللغوي الأكبر الذي به يتحقّق النظام اللغوي وفيه تتفاعل النظم الصغرى التي تكوّنه .

ولا أظنّ رغم هذا أنّ قضيّة الدلالة سهلة الحل . ذلك أنّه اذا كان من أسباب تأخّر العلوم اللغوية عن غيرها من العلوم الصحيحة أنّها تختلف عنها بأنّ موضوعها اللغة تصف نفسها بنفسها لا كالطبيعة توصف باللغة فمن أسباب تأخّر علم الدلالة عن غيره من العلوم اللغوية أنّه العلم الذي يريد أن كون مجموعة المعاني التي تصف معاني اللغة باستعمال اللغة ومعانيها . و لا يسبيل الى الخروج من هذه الدائرة المفرغة الاّ باخضاع دراسة المعنى الى المنهج الشكلاني الذي يعوّض الأدوات التعبيرية اللغوية الطبيعية بأدوات لغوية شكلية شبيهة بلغة المنطق ولغة الرياضيات إذا لم تكن لغة أحدهما أو لغتهما معا

وأخيرا فهذا بعض ما رأيته في الكتاب مما يخالف رأي صاحبه . ذكرته وتركت جزئيات قد أعود اليها في عمل اخر . ولم أذكر من محاسنه الاّ قليلا وهي كثيرة . ولم يكن نقدي له الاّ بقدر اعجابي به . وقد انتظر صاحبه من جمهور الدارسين أن « يعطي هذا الكتاب ما يسعى اليه من اثارة الاهتمام » . (32) ولا يكون ذلك بالمدح والثناء .

محمد صلاح الدين الشريف

(32) ص 10 .